ـ تشجيع الانتاج المشترك لتسهيل عملية تجاوز السوق الداخلي.

ـ تأمين الخدمات الفنية والتقنية المتطورة للسينمائيين الأجانب، في سبيل جذبهم لمشاريع الانتاج المشترك، وتحويل «اسرائيل» إلى أرض وديكورات وأماكن طبيعية صالحة لتصوير الأفلام، وكذلك من أجل تحقيق غايات تساعد الدولة على تخطي أزماتها الاقتصادية. «يقولون ان المهرجان مهم هنا، وأنا أقول ان المهم هو سوق المهرجان».

إنه تصريح أدلى به مواطن فرنسي عادي من مدينة «كان» لمندوبة إحدى محطات التلفزة في فرنسا، رداً على سؤال منها حول ردة فعله تجاه التظاهرة السينمائية السنوية التي تقام في بلدته.

ونحن، بدورنا، نستطيع اعتبار هذا التصريح صادراً، بطريقة غير مباشرة، عن المسؤولين عن السينما في اسرائيل. فالمهرجان هو الفرصة «العالمية» التي توفر المناخ الملائم للبحث في ابرام عقود بيع وشراء احدث الأفلام الاسرائيلية، وهكذا يكون مهرجان «كان»، نقطة الانطلاق نحو الغاية المنشودة في التسويق.

وقد لا نذيع سراً هنا في معرض اشارتنا إلى أن الصناعة السينمائية الاسرائيلية تخضع لسلطة وزارة الصناعة والتجارة، لاعتقاد المصادر الحكومية أن ازدهار هذا الحقل الفني، في حال التوفق بالعثور على الأسواق الأجنبية، يعين الدولة في التخفيف من وطأة الأعباء الاقتصادية، الناجمة بشكل أساسي عن مشاكل التضخم، اذ يكفي القارىء دلالة، تصريح أدلى به في العام الماضي، **شلموو باز**، أحد المسؤولين عن شركة «استوديوهات اسرائيل المتحدة»، لمجلة «هوليوود ريبورتر» الأميركية، جاء فيه، أنه بوسع الدولار الأميركي (في اتفاقيات البيع والشراء السينمائية طبعاً) تسهيل مشكلة التضخم، كلما ارتفع ثمنه، بالنسبة إلى الاسرائيليين.

على هذا الأساس اهتمت وزارة الصناعة والتجارة، بانشاء مركز للسينما، في العام ١٩٦٩، يكون موجهاً لغرض تأمين توزيع الانتاج الوطني إلى خارج الأرض المحتلة. وعلى هذا النحو أيضاً، نلحظ اتساع حلقة النشاط الاسرائيلي في اتجاه مكاتب التوزيع والاستوديوهات الكبرى العاملة في دول الغرب، وذلك خلال السنتين الاخيرتين، أي، على الأخص، منذ مطلع الثمانينات، وهو أمر مرتبط بظواهر اخرى بدأت معالمها تتضح وتقوى اليوم في مجال السينما الصهيونية، التي يرسم اصحابها سياستها بطريقة تمكنها من ان تصب بخططها المادية، في قناة تطوير السينما الاسرائيلية قلباً وقالباً، وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً.

بالاستناد إلى كلام شلموو باز، لا بد وأن نستشف بوادر محاولة اقامة جسر من العلاقات مع الولايات المتحدة، لكونها الشريان الحيوي الذي يصل إسرائيل بالجماهير العريضة، ولأنها المفتاح الذي سوف يشرع أبواب مكاتب التوزيع على وسعها، والتي، أي هذه المكاتب، تمتد سلطتها وتنتشر من أميركا، إلى كندا، فالدول الأوروبية الغربية بشكل رئيسي، مروراً ببعض الأجزاء الأخرى للكرة الأرضية. وفي الواقع، أنه يوجد أكثر من سبب يدعو اسرائيل وغيرها للتفكير في التعاون السينمائي مع أميركا، وبخوض تجارب الانتاج المشترك معها، نظراً لأن السينما الهوليوودية هي الأوسع انتشاراً في العالم، أو على الأقل في الدول التي تعتبر أسواقها أكبر مصدر لايرادات الأفلام، وهي السينما شبه الوحيدة التي استطاعت، حتى الآن، المحافظة على معادلات نجومها؛ اذ غالباً ما يضمن اسم الممثل فتح الباب التجاري أمام أي فيلم، من دون ان ننسى ان نطقه بالانكليزية كفيل لتذليل مصاعب التسويق. واذا كنا قد أشرنا قبلاً إلى التسهيلات والخدمات التي تؤمنها اسرائيل لأصحاب مشاريع الانتاج المشترك، فتلك النظرية اكدتها في الأشهر الأخيرة سلسلة وقائع على الصعيدين السينمائي والتلفزيوني، ومنها، مثلاً، اتفاق اسرائيل في السنة الفائتة مع شركات «يونيفرسال» الأميركية على الأنجاز التقني في استوديوهات تل ابيب، لانتاجهما المشترك للمسلسل التاريخي «ماسادا» الذي يشمل حلقات تبلغ مدة عرضها ٨ ساعات، وتحكي السيرة اليهودية لقصة تمرد القبائل ضد الأمبراطورية الرومانية في العام ٩٦ من القرن الأول من الميلاد، وقد لعب دوري البطولة كل من الممثل الانكليزي بيتر اوتول في شخصية قائد الجيوش الرومانية، والممثل الأميركي بيتر ستروس في الشخصية القبلية المضادة، وكلنا على علم، بلا ريب، بخبر موافقة الممثلة السويدية الأصل انغريد برغمان، في العام الماضي، على الاضطلاع بدور البطولة في المسلسل التلفزيوني «امرأة تدعى غولدا». هذا الفيلم ـ المسلسل اصبح اليوم في طور الانجاز التقني، وهو انتاج مشترك بين شركتي «بارامونت» الأميركية و«اسرافيلم»، ويروي حياة رئيسة الوزراء